الشهيد طلال القطيبي.. عشقِ الوطن الجنوبي ووهب حياته دفاعا عنه

الأمناء/ كتب /وضاح الحالمي:

الشهيد طلال محمد فضل القطيبي من مواليد منطقة عقيبة بردفان بمحافظة لحج ومن أسرة مناضلة، فقد وهب حياته دفاعًا عن وطن اسمه الجنوب، وكان أحد أعضاء الحركة الشبابية والطلابية بالحراك الجنوبي السلمي، فحينما انطلق الحراك في 2007 أعلن هدفه النضالي والذي يناضل من تحقيق هدف ثوري معلن من عدن والمتمثل بالتحرير واستعادة الدولة، وكان يومها متواجدًا في ساحة العروض بخورمكسر مع رفاقه الشباب، ومنذ ذلك الوقت تعلق بالساحات ولن يفارق ساحات وميادين النضال، وكان مشاركا في كل المناسبات في مختلف المحافظات، وتعرض الشهيد إلى الاعتقالات في أكثر من مرة، إضافة إلى مطاردات جنود الأمن المركزي التي كانت تقمع المواطنين.

كان يمتلك الشهيد الشجاعة التي ورثها من والده واجداده الذين ظل نضالهم متوارثًا منذ مقاومة الاستعمار البريطاني في جبهة ردفان حتى رحل الاستعمار من أرض الجنوب، فوالد الشهيد يعد من مناضلي الحراك الجنوبي أيضا وما سبقه من نضال بدءًا من العام 97.

الشهيد طلال كان أحد مرافقي مدير أمن لحج السابق العميد عثمان حيدرة معرضة، فكان عادة ما يواجه الإرهابيين في عاصمة لحج الحوطة إلى جانب رفاقه، وأثناء المواجهات الشرسة مع الإرهابيين استشهد طلال وعدد من رفاقه يوم 13/8/2014 فتم تشييع الشهيد في موكب جنائزي مهيب من عاصمة محافظة لحج ووريَ جثمانه الثرى في مقبرة الشهداء بردفان.

مخاطر قرار مصادرة العملة النقدية من قبل الحوثيين

الأمناء / وحيد الفودعي:

من غير المفاجئ بالنسبة لي وللكثيرين من المتابعين والمهتمين بالشأن الاقتصادي ما أقدمت عليه جماعة الحوثي من قرار عجيب غريب بمصادرة الطبعات الجديدة من النقود الورقية الصادرة من البنك المركزي بعد نقل عملياته إلى عدن، فالجماعة تسعى وبكل السبل والوسائل المتاحة للبحث عن مصادر تمويل حربها على الشعب اليمني، وتمويل نفقاتها على لجانها ومشرفيها وقاداتها، وشراء الذمم وكسب الولاءات، إضافة إلى التكسب والثراء غير المشروع لدى رموزها وقاداتها ومشرفيها في كافة القطاعات الحكومية.

ونتيجة لهذا القرار هناك نتائج وآثار وانعكاسات خطيرة جدًا على الاقتصاد الوطني والعملة الوطنية على وجه الخصوص منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. إصدار نقدي جديد من عملة إلكترونية من جهة غير مخولة قانونا.
2. إن سحب العملة أو إلغائها لا يكون إلا من جهة مخولة بذلك قانونًا وهو البنك المركزي اليمني في مقره الرئيسي عدن.
3. ما قام به الحوثيون ليس سحبًا أو إلغاءً، بل مصادرة للعملة، بحيث تبقى بتصرفهم (دون إتلافها مثلا)، وستعود مرة أخرى للسوق وإلى مناطق الشرعية بالذات كشراء عملات صعبة أو مشتقات نفطية من مأرب مما يعني أن العملية هي عملية نصب ليس إلا.
4. جريمة التكسب غير المشروع وغسل أموال وتمويل إرهاب في آن واحد.
5. إطالة أمد الحرب وقد تستخدم الأموال المتحصلة من استبدال النقد الورقي بنقد إلكتروني لتمويل صفقات أسلحة بعد تحويلها إلى عملات صعبة.
6. قد تعود هذه الأموال إلى مناطق الشرعية للمضاربة بالعملة مما يزيد من تدهور العملة الوطنية.
7. إن إصدار نقد إلكتروني مطلب يلح الحوثيون على استخدامه بديلا عن النقد منذ أزمة السيولة منتصف العام 2016، غير أن ذلك لم يتحقق بسبب التحذيرات من مخاطر استخدامها سواء من اقتصاديين أو إعلاميين مهتمين بالشأن الاقتصادي، وقد أتت لهم الفرصة للعودة إلى هذا المطلب عن طريق مبادلة نقد ورقي بنقد إلكتروني مع احتمالية كبيرة، بل مؤكدة بعودة النقد الورقي مرة أخرى إلى السوق، وقد تحدث زلزالا اقتصاديًا كبيرًا.
8. إن إصدار نقد إلكتروني (دون غطاء) مثله مثل النقد الورقي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وتآكل قيمتها الشرائية، حتى وإن تم إصداره من سلطة شرعية فكيف سيكون الأمر عندما يصدر من سلطة غير شرعية ولأغراض وأهداف مشبوهة.
9. على المدى البعيد يزيد من نسبة التضخم.
10. تقنين النقد الإلكتروني لدى سلطة الأمر الواقع في صنعاء.
11. عرقلة سياسات البنك مركزي عدن المعترف به دوليًا.
12. عودة أزمة السيولة مرة أخرى لدى القطاع المصرفي خصوصًا في مناطق سيطرة الحوثيين.
13. قد لا يستجيب (وهذا احتمال كبير) شريحة كبيرة من التجار والمواطنين لهذا القرار وسيعملون على تحويل الأموال إلى مناطق الشرعية، مما يعني تكدس سيولة نقدية كبيرة في هذه المناطق قد تستغل في المضاربة بالعملة.
14. ستتأثر شريحة من المواطنين من هذا القرار لعدم قدرتهم على تحويل الأموال إلى مناطق الشرعية مما يعني تجميدها أو الاستجابة للقرار، وفي هذه الحالة لم يستطيعوا تسييل النقد الإلكتروني في الوقت الذي يريدون وسيكون مصيرها مصير الحسابات القديمة المجمدة في فرع البنك المركزي صنعاء (موضوع أو مشكلة اقتصادية أخرى كبيرة جدًا) وهلم جر.

لذلك أنصح المواطنين والتجار بعدم الاستجابة لهذا القرار وتحت أي ظروف، وليتذكروا جيدًا الأموال المجمدة في الحسابات القديمة (قبل 2016) والتي لا يستطيع أصحابها تسييلها في أي لحظة نظرًا لانعدام السيولة نتيجة انقلاب الحوثي واستيلائه على البنك المركزي وبقائه تحت تصرفه إلى الثلث الأخير من عام 2016، وأصبحت مشكلة تجميد الحسابات مشكلة اقتصادية كبيرة تؤرق البنك المركزي عدن وأنتجت وولدت مشاكل أخرى عديدة أهمها انعدام الثقة بالجهاز المصرفي، وفارق سعر الصرف بين النقد وشيك في حساب قديم، وأصبح البنك المركزي عاجزًا تمامًا عن معالجتها وبين نارين - كما يقال - نظرًا للأضرار الكارثية التي ستحدث للاقتصاد في حال ما أقدم على تبنيها دون خطة وترتيبات مدروسة، لذلك فضل على بقائها إلى حين جاهزيته وجاهزية الاقتصاد على تحمل مثل هكذا قرارات.

إعلان تحذيري

يعلن ويحذر ورثة السلطان علي عبدالكريم العبدلي وهم:

عبدالكريم أحمد يوسف العبدلي/ عفان محمد

يوسف العبدلي/ ورثة عفير محمد يوسف العبدلي

بأنهم الورثة الشرعيين للمرحوم/السلطان علي عبدالكريم العبدلي

بموجب حكم انحصار الوراثة الصادر عن محكمة الحوطة الابتدائية محافظة لحج بتاريخ 20 أغسطس 2017

وبموجب حكم انحصار الوراثة لا يحق لأي جهة حكومية أو أشخاص أياً كانت صفتهم التخاطب أو التصرف أو التحاور بشأن ممتلكات المرحوم/السلطان علي عبدالكريم العبدلي من أراضي أو عقارات أو متنفسات عامة أو قصور سواء كانت في محافظة لحج أو محافظة عدن أو بأي محافظة أخرى .

ونحذر ونحمل المسؤولية القانونية الكاملة إزاء مخالفة ما جاء بالإعلان.

صادر عن ورثة السلطان علي عبدالكريم العبدلي

1- عبدالكريم أحمد يوسف العبدلي

2- عفان محمد يوسف فضل العبدلي

3- ورثة عفير محمد يوسف العبدلي